الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

12 نوفمبر مزاد بيع حصة الخرافي في «زين»

أعلنت البورصة الكويتية أمس أن الأحد الموافق 12 نوفمبر2017 سيشهد مزاد بيع 521,9 مليون سهم من أسهم شركة الاتصالات المتنقلة (زين) تمثل نسبة 12٪ من رأس مال الشركة لصالح اوزتيل هولدينجز ليمتد بسعر ابتدائي قدره 781 فلسا للسهم الواحد بقيمة إجمالية قدرها 407,6 ملايين دينار.
وقالت البورصة في بيان لها ان شركة الاستثمارات الوطنية ستمثل الطرف البائع وهو شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات الذراع الاستثمارية لمجموعة الخرافي، فيما سيمثل الطرف المشتري شركة الوطني للاستثمار.

111 مليون دينار الإيرادات التشغيلية بنمو 6٪

14,5 مليون دينار أرباح «التجاري» في 9 أشهر

أعلن البنك التجاري الكويتي في بيان صحافي أمس عن نتائجه المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2017، حيث حقق صافي ربح 14,5 مليون دينار مقارنة بـ 27,5 مليون دينار كما في نهاية سبتمبر 2016.

وفي هذا الصدد، قال رئيس مجلس إدارة البنك علي الموسى إن حجم الموجودات الإجمالية للبنك ارتفع ليبلغ 4,3 مليارات دينار كما في نهاية سبتمبر 2017 مقارنة بـ 4,04 مليارات دينار كما في نهاية سبتمبر 2016 (زيادة قدرها 322,8 مليون دينار وبنسبة 8٪)، كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية لتبلغ 110,9 ملايين دينار مقارنة بالإيرادات التشغيلية المحققة في نهاية سبتمبر 2016 والبالغة 104,5 ملايين دينار (زيادة قدرها 6,4 ملايين دينار وبنسبة 6,1٪).

هذا، وبلغ صافي الأرباح التشغيلية قبل المخصصات لفترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2017 مبلغ 75 مليون دينار وصافي الربح المحقق 14,5 مليون دينار مقارنة بـ 74,5 مليون دينار و27,5 مليون دينار على التوالي كما في نهاية سبتمبر 2016.

وأشار الموسى إلى نمو إيرادات الفوائد 9,7٪ وإيرادات الرسوم والعمولات 7,2٪ خلال الفترة المنتهية في سبتمبر 2017.

وأعزى الموسى انخفاض الأرباح الصافية للبنك إلى استمراره في سياسته المتحفظة المتمثلة في استخدام الجانب الأكبر من الأرباح التشغيلية في تعزيز قاعدته من المخصصات التحوطية، حيث بلغت قيمة تلك المخصصات كما في نهاية سبتمبر 2017 مبلغ 136,3 مليون دينار وبنسبة تغطية للقروض غير المنتظمة مقدارها 1,117٪، فضلا عن استمرار سياسة البنك بشأن شطب القروض غير المنتظمة، دون التفريط بالحقوق القانونية للبنك، بهدف تنظيف محفظة القروض وتخفيض نسبة القروض غير المنتظمة، حيث يستمر البنك في الاحتفاظ بنسبة منخفضة من القروض غير المنتظمة والتي بلغت 0,52٪ كما في نهاية سبتمبر 2017.

وأشار الموسى إلى المؤشرات المالية القوية الأخرى للبنك كما في نهاية سبتمبر 2017، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال نسبة مقدارها 18,71٪، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11,2٪ ونسبة تغطية السيولة 224٪ ونسبة صافي التمويل المستقر 113,9٪، وهذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

واستمر البنك في تحكمه بتكاليفه التشغيلية، حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الدخل 32,4٪ كما في 30 سبتمبر 2017.

الموسى: استخدام الجانب الأكبر من الأرباح التشغيلية لتعزيز المخصصات التحوطية

استمرار سياسة البنك بشطب القروض غير المنتظمة دون التفريط في الحقوق القانونية

علي الموسى

أرقام ذات دلالة

- 8 ٪ نمو الموجودات إلى 4,3 مليارات دينار.
- 1,1 ٪ تغطية القروض غير المنتظمة.
- 18,7 ٪ معدل كفاية رأس المال.
- 224 ٪ نسبة تغطية السيولة.
- 32,4 ٪ نسبة التكاليف إلى الدخل.
- 0,52 ٪ القروض غير المنتظمة.

بإجمالي 207 ملايين دينار في 3 أشهر

5٪ نمواً في أرباح البنوك بالربع الثالث

شريف حمدي

حققت البنوك الكويتية نموا في الأرباح بلغ 5٪ في 3 أشهر مع نهاية الربع الثالث من العام الحالي، على إثر استمرار تباطؤ وتيرة تجنب المخصصات الاحترازية وزيادة الإيرادات التشغيلية وبحسب وحدة الأبحاث الاقتصادية لـ «الأنباء» تبين أن إجمالي ما حققته البنوك في الربع الثالث (الثلاثة أشهر الماضية) بلغ 207 ملايين دينار مقارنة مع 197 مليون دينار في ذات الفترة من العام الماضي، كما حققت البنوك الكويتية أرباحا بنهاية التسعة أشهر للعام الحالي بلغت 595 مليون دينار ارتفاعا من 554 مليون دينار بنمو بلغ 7,3٪.

ويعد استمرار البنوك الكويتية في تحقيق نمو بالأرباح مؤشرا على قدرة القطاع في مواجهة التحديات المتمثلة في ضعف البيئة التشغيلية، كما تشير إلى قوة المؤشرات المصرفية وسلامة أوضاع البنوك المالية.

وأظهرت إحصائية «الأنباء» لنتائج الربع الثالث ما يلي:

- 8 بنوك حققت نموا بأرباح الربع الثالث مقابل بنكين حققا تراجعا بالأرباح.
- جاء بنك وربة في الصدارة من حيث تحقيق النمو في الأرباح بنسبة 415٪، محققا أرباحا بلغت 2,2 مليون دينار مقابل 0,4 مليون دينار في الربع الثالث من 2016.
- تلاه البنك الدولي بنسبة 72٪ تقريبا، محققا أرباحا بلغت 2,5 مليون دينار مقابل 1,5 مليون دينار في الربع الثالث من 2016.
- «الأهلي» حل ثالثا بتحقيق نمو بنسبة 24٪، إذ بلغت أرباح البنك في الربع الثالث 5,8 ملايين دينار ارتفاعا من 4,7 ملايين دينار.
- بنك بوبيان حقق نموا نسبته 14٪، بأرباح بلغت 12,2 مليون دينار ارتفاعا من 10,7 ملايين دينار.
- بنك الخليج ارتفعت أرباحه بنسبة 9,1٪ من خلال 13,2 مليون دينار ارتفاعا من 12,1 مليون دينار.
- حقق «بيتك» نموا في الأرباح بنسبة 7,7٪ بإجمالي 56,2 مليون دينار ارتفاعا من 52,2 مليون دينار.
- بلغت نسبة نمو أرباح «الوطني» 7,3٪ بإجمالي أرباح 73,7 مليون دينار مقابل 68,7 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي.
- في المقابل حقق البنك التجاري تراجعا لافتا على مستوى الأرباح بنسبة 22,5٪، بإجمالي أرباح 12,4 مليون دينار انخفاضا من 16 مليون دينار، كما تراجعت أرباح بنك برقان بنسبة 12,2٪ بأرباح بلغت 15,1 مليون دينار انخفاضا من 17,2 مليون دينار.

8 بنوك حققت نمواً بالأرباح مقابل بنكين تراجعا

595 مليون دينار أرباح البنوك في 9 أشهر بنمو سنوي 7,3٪

مضاعفة الحد الأقصى للغرامة المالية لـ 100 ألف دينار

الحبس مصير غير المتعاونين مع هيئة أسواق المال

محمود فاروق

حصلت «الأنباء» على وثيقة بشأن تعديل قانون إحدى مواد قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية تفيد بمضاعفة جزاء من يعيق النشاط الرقابي للهيئة او موظفيها بمضاعفة الحد الأقصى لقيمة الغرامة المالية الى 100 ألف دينار ووضع الحبس بمدة لا تزيد على 5 سنوات كإحدى عقوبتين يتم توقيع العقوبة بإحداهما.

ونصت المادة الجديدة على «يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز 5 سنوات وبغرامة لا تقل عن 10 آلاف دينار ولا تتجاوز 100 ألف دينار أو بإحدى العقوبتين كل من ثبت عليه ارتكابه فعل من شأنه إعاقة تحقيقات أو أي نشاط رقابي للهيئة أو لموظفيها وتعد الأفعال التالية من الأفعال المعيقة لعمل الهيئة:

1ـ عدم تمكين موظفي الهيئة من الاطلاع على أي بيانات أو معلومات ترى الهيئة أهمية الاطلاع عليها.

2ـ عدم الالتزام بأي قرار نهائي صادر عن مجلس التأديب في الهيئة.

3ـ تقديم أو المساهمة في تقديم بيانات مضللة او غير صحيحة للهيئة او البورصة تؤدى إلى الإضرار بالمتداولين ببورصة الأوراق المالية او بمساهمي الشركات.

وكانت المادة 127 قبل التعديل تنص على يعاقب بغرامة لا تقل عن 5 آلاف دينار ولا تجاوز 50 ألف دينار، كل من ارتكب فعلا من شأنه إعاقة تحقيقات أو أي نشاط رقابي للهيئة أو لموظفيها، وتعد الأفعال التالية من الأفعال المعيقة لعمل الهيئة:

1ـ عدم تمكين موظفي الهيئة من الاطلاع على أي بيانات أو معلومات ترى الهيئة أهمية الاطلاع عليها.

2ـ عدم الالتزام بأي قرار نهائي صادر عن مجلس التأديب في الهيئة.

3ـ تزويد الهيئة ببيانات غير صحيحة أو مضللة.

رفض دعوى «الوطنية العقارية» ضد «التجارة» بشأن «المنطقة الحرة»

قالت الشركة الوطنية العقارية إن محكمة أول درجة رفضت الدعوى المقامة من الشركة ضد وزارة التجارة والصناعة وآخرين، بشأن المنطقة التجارية الحرة بالكويت.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة أمس أن الدعوى تتعلق بطلب الحكم بانعدام الحكم الصادر في الطعون بالتمييز بخصوص المنطقة الحرة.

وكانت «الوطنية العقارية» رفعت دعوى قضائية في مايو 2016، ضد وزير التجارة والصناعة تطالب فيها بانعدام الحكم الصادر عن محكمة التمييز الخاص بالمنطقة الحرة.

وحصلت الشركة في سبتمبر 2014 على حكم قضائي يؤكد أحقيتها بإدارة المنطقة الحرة، ويلغي قرارا سابقا لوزير التجارة سحب من خلاله هذه الأرض من الشركة التي تديرها وفق نظام الـ «B.O.T»، إلا أن وزارة التجارة طعنت على الحكم في محكمة التمييز.

«جي إف إتش» للإدراج في السوق السعودي

أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة «جي إف إتش» المالية ان المجموعة المدرجة ببورصات البحرين ودبي والكويت، تتطلع الى إدراج أسهمها في السوق السعودي، بحسب تصريحات صحافية أمس.

وأضاف هشام الريس ان بورصة السعودية تعتبر الأكبر والأهم في المنطقة، وهناك رغبة كبيرة من جانب إدارة «جي إف إتش» للإدراج في السوق.

ولفت الريس إلى ان خطوة الإدراج مرتبطة بتيسير اللوائح والقواعد الحالية اللازمة لإدراج الشركات في السعودية.

و«جي إف إتش» تعتبر واحدة من المجموعات المالية والتي تعمل في مجالات إدارة الأصول وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية التجارية، والتطوير العقاري وتتركز عمليات المجموعة في دول مجلس التعاون الخليجي وشمال أفريقيا والهند.